طبيعة النظام السياسي وأهم السلطات في عهد الأمير عبد القادر

The nature of the political system and the most important authorities in the era of Prince Abdul Qadir

ط.د يمينة جداوي

[1] جامعة يحي فارس المدية، ydjeddaoui@gmail.com

د.ناصر بوقرو

[2] جامعة يحي فارس المدية،Nassred @yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 15 /11/ 2022 تاريخ القبول: 03 /12/ 2022 تاريخ النشر: 20 /01/ 2023

ملخص:

أسس الأمير عبد القادر دولة جزائرية على نمط إسلامي، في ظروف استثنائية لمواجهة الاحتلال الفرنسي، وتميزت بالطابع الوحدوي من ناحية تنظيم السلطة ومن حيث الإقليم ومن حيث الجماعة المكونة لها حيث تمثل وحدة متجانسة عرب وأمازيغ عربها الإسلام، واعتمدت الطابع الشوري للنظام وقام ببناء مؤسسات سواء الإدارية أو العسكرية والمالية، واحتوت على السلطات الثلاث التنفيذية ممثلة في الأمير والتشريعية تمثلها المجالس الإستشارية وأخيراً السلطة القضائية.

الكلمات الدالة: الأمير عبد القادر، دولة، السلطات، التنظيم الإداري.

Abstract:

Emir Abdelkader established an Algerian state on an Islamic style, in exceptional circumstances to confront the French occupation, and it was characterized by a unitary character in terms of the organization of power and in terms of the region and in terms of its constituent group, as it represented a homogeneous unit of Arabs and Berbers Arabs of Islam, and adopted the consultative nature of the system and built institutions, both administrative Or military and financial, and contained the three executive powers represented by the Emir, legislative represented by advisory councils, and finally the judiciar

Keywords: Prince Abdul Qadir, state, authorities, administrative organization.

المؤلف المرسل :ط.د يمينة جداوي، ydjeddaoui@gmail.com

مقدمة:

الكثير من البحوث والكتب المقدمة حول الأمير عبد القادر فهي لاتعد ولا تحصى وبعدة لغات وأكثرها تحدثت على الرجل العسكري ورجل الدين المتصوف والمؤلف البارع وذكرت مناقبه وعبقريته العسكرية ودهاءه السياسي، لكن القليل منها من أشار إلى أن الأمير عبد القادر هو مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ومنشئ نواتها حيث أنشأ دولة لاتزول بزوال الرجال.

فكانت دولته قائمة بجميع أركانها وتمتلك جميع المؤسسات التي تمتلكها أي دولة في القرن 19م، فأنشأ جميع المؤسسات والسلطات وأحدث التنظيمات الإدارية اللازمة واعتمد في اختياره على الأشخاص الأكفاء.

ولهذا سنتناول في هذا البحث دولة الأمير عبد القادر ونطرح الإشكالية التالة:

ما هي طبيعة النظام السياسي لدولة الأمير عبد القادر؟ وما هي أهم السلطات التي أنشأها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نعتمد الخطة التالي:

أولاً: طبيعة النظام السياسي لدولة الأمير عبد القادر.

1-الطابع الموحد للدولة 2-الطابع الشوري للنظام 3-بناء مؤسسات الدولة

ثانياً: أهم السلطات في دولة الأمير عبد القادر

1-السلطة التنفيذية 2- السلطة التشريعية 3- السلطة القضائية

1. طبيعة النظام السياسي لدولة الأمير عبد القادر

سنحاول دراسة المعالم الأساسية المميزة لدولة الأمير عبد القادر[1]، تلك الدولة التي تعتبر نواة للدولة الجزائرية الحديثة، إن لم نقل الدولة القومية الجزائرية، وكان حكم الأمير عبد القادر، يستمد شرعيته من المشاركة الشعبية، وبل اتسم حكمه بالسمة الديمقراطية والقيادة الرشيدة.

ومنه سنتناول دراستنا للطبيعة النظام السياسي على النحو التالي:

1.1 الطابع الموحد للدولة:

تقوم دولة الأمير عبد القادر على أساس أن السيادة فيها موحدة ترتكز في يد حكومة واحدة، ويكون لها دستور واحد، ويخضع فيها الأفراد لسلطة واحدة ولقوانين واحدة، وبالتالي كانت دولة بسيطة وموحدة من نواحي ثلاث:

أ. **من حيث تنظيم السلطة السياسية:** فالدستور الواحد يحدد جميع أجهزة الدولة، والمتتبع لسلوك الأمير يجد عنده خاصية الحرص ألا يصدر منه أي تصرف سياسي أو اجتماعي، إلا ويكون مطابقاً لقوانين الدين في القرآن أو السنة أو إجتهاد الفقهاء.

ب. من حيث الإقليم: أن يكون الإقليم واحداً يخضع جميعاً لسلطة واحدة،[2] فكانت الجزائر مقسمة إلى ثمان مقاطعات: معسكر، تلمسان، مليانة، التيطري، مجانة(سطيف)، الصحراء الغربية(الأغواط)، الزيبان والصحراء الشرقية(بسكرة)، برج حمزة(البويرة)،[3] فكل هذه الولايات تخضع لسيادة دولة الأمير وينصب عليها ولاة وموظفين.

ج. من حيث الجماعة: الأفراد يكونون وحدة متجانسة ويخضعون لنظام واحد، وهذه الوحدة ذات أصل عربي وأمازيغي عربها الإسلام.

1.1.1 خصائص الدولة الموحدة:

أ–مخاطبة جماعة متجانسة، بالرغم من اختلاف التقاليد والعادات فيها بين أفراد الجماعة، فقد كان هدف الأمير عبد القادر تحقيق الإستقلال عرب الجزائر تحت سلطة واحدة، كان يريد تأسيس دولة قومية،[4] حيث تقدم إلى بني وطنه بفكرة بسيطة وعظيمة وهي فكرة القومية العربية وهناك مئات القبائل الغيورة على الدين، ولبت الكثير من قبائل التل والصحراء الدعوة وتملصت الكثير من قبائل المخزن،[5] وقد أدرك بيجو الطابع الوطني لدولة الامير عبد القادر فصرح: ((...**عليكم أن تهاجموا القائد والقومية العربية في صلبها، يجب القضاء على هذه القومية، وعلى قوة عبد القادر، وإلا أنكم لن تحققوا شيئاً في إفريقيا...**)).[6]

وقال فاليه حاكم الفرنسي للجزائر:((... **عليا إستئناف الحرب مع الأمير حتى لا يطرد الفرنسيين من الجزائر باسم القومية العربية الناشئة...**)) وقال أيضاً:((...**الباي أحمد مهزوم لا محاله...فهو لا يعتمد على قومية كالقومية العربية التي بعثها الأمير عبد القادر والتي تهدد الوجود الفرنسي مستقبلاً...**))[7]

ب–وحدة السلطات الثلاث في الدولة، فلما تمت البيعة للأمير واستقام له الأمر رتب الحاشية وعين رجال الدولة وأقام كل فرد منها في مقام يخصه، وبث العمال والقضاة في سائر الجهات، ورتب مجلساً للشوري، يشمل على إحدى عشر عضواً من أجلة العلماء.

ج–دائماً هناك إستثناء على القاعدة العامة، والإستثناء عند الأمير هناك سلطتين في الجزائر سلطة الاحتلال الفرنسي وسلطة الأمير عبد القادر التي تشمل ثلثي الجزائر.

2.1.1 المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية:

كان الأمير يشترط مقاييس صارمة للقادة الإداريين حيث كان يختار ذا حزم وقوة شكيمة من ذوي البيوت المشهورة بالعلم والفضل وحسن السياسة وكان يحلفهم على صحيح البخاري بأن لايعدلوا عن الحق ويكونوا صادقين مع الأمير والرعية، فيحرر كتاب الديوان الخاص وتختم بخاتم الإمارة وبعد تنصيبهم يسلم لهم خاتماً خاصاً بهم.

واعتمد التنظيم اللامركزي للإدارة فقسم البلاد إلى ثماني مقاطعات إدارية على رأسها خليفة، وقسمت المقاطعات إلى دوائر ونصب على كل منها آغا وتحتوي الدوائر على قبائل وتتفرع القبائل إلى عشائر، ويوجد على رأس كل قبيلة قائد وعلى

رأس كل عشير شيخ ووزعت الإختصاصات الإدارية في تنسيق متكامل، رعي فيه التسلسل الوظيفي بين الخليفة والآغا والقايد والشيخ.[8] ويكون هؤلاء الموظفون ذوي صلاحيات إدارية وقت السلم وتتحول إلى واجبات قتالية وعسكرية وقت الحرب[9] واتخذ معسكر عاصمة لدولته.

ومن اختصاصات الخليفة:

-المحافظة على الأمن والنظام بالمقاطعة.

-التجنيد العمومي لتزويد الجيش بالأفراد.

-الإعتناء بالتعليم والتمدرس

-تحصيل الضرائب وجمع الزكاة-الإشراف على الأجهزة الأمنية[10]

-تنفيذ وتطبيق الأحكام القضائية

-الإعتناء بالهياكل والمنشأت

-دفع مرتبات الموظفين والمعلمين ومنح الطلبة.

وللخليفة ديوان يتكون من رئيس الديوان وأمين السر والحجابة وإدارة الإعاشة.[11]

وما يميز إدارة الأمير الوصاية الإدارية الشديدة، كإصدار مباشرة بعض القرارت الإدارية الهامة، كما له الحق إعادة النظر في بعض ما يصدر من قرارت على جميع المستويات الدنيا خدمة للمصلحة العامة بل الرقابة والإشراف على تنفيذ سياسة الدولة كانت تتم بصفة مباشرة دون وسيط.

والحقيقة أن هذا التركيز الإداري الشديد في ظل النظام اللامركزي الإقليمي، يمكن تبريره لدواعي الجهاد ضد المستعمر الفرنسي حتى سنة 1847م، ومبررات الوحدة الوطنية.[12]

2.1 الطابع الشوري لنظام الدول:

كان النظام السياسي في عهد الأمير شورياً ديمقراطياً، وقد مرت مراحل تنصيب الأمير بمرحلتين:

1.2.1 البيعة الأولى:

بعد مبايعة الشيخ محي الدين بن مصطفى تنازل عن الإمارة لنجله عبد القادر فبايعه الأشراف والعلماء والأعيان بوادي فروحة عند شجرة الدردارة من بلاد غريس ولم تكن البيعة توريثاً بل كرمه الأهالي[14]، وبعد ها حل بمعسكر وصلى بالقوم وخطب خطبة قرر فيها برنامجه السياسي لمبني على الأسس التالية:

–السمع والطاعة.

–الثبات على الجهاد لإعلاء كلمة الله.

–الكفاح ضد العدو دفاعاً عن حوزة الوطن.

وقد تم ذلك في 27 نوفمبر 1832م، ويظهر أن تأسيس دولة الأمير كان الهدف الأساسي منها هو تحقيق استقلال الجزائر، واصطلاحاً تعد هذه البيعة الخاصة،[15]حيث تولى الحكم وعمره 25 سنة والعدو الفرنسي يحف بالبلاد بجيوشه وقدراته وإمكاناته العسكرية والقبائل الجزائرية تتناحر وتتنازع وبعضها يعلن الحرب على الأمير الشاب.[16]

2.2.1 البيعة الثانية:

بعد مبايعة الأمير عبد القادر بعسكر أمر الأمير عبد القادر بإيداع خبر البيعة واستدعاء الجزائريين لحضور البيعة العامة المقررة بمركز الإمارة في مدينة معسكر بتاريخ 4فيفري 1833م، وكتب ذلك في منشوراً ووزعه على القبائل والعشائر الجزائرية قبيلة قبيلة وعشيرة عشيرة.

وأهم ما يمكن استنتاجه من المنشور:

- هو الطابع الوحدوي حيث جاء فيه: ((...**مؤملا أن يكون واسطة لجمع كلمة المسلمين...فلذلك ندعوكم لتتحدوا وتتفقوا جميعاً**...)).

-وإرساء دولة القانون حيث ذكر: ((...**وإجراء الحق والعدل نحو القوي والضعيف**...)).

-في إطار المبادئ الإسلامية فقد جاء في المنشور: ((...**تأمين السبل ومنع الأعمال المنافية للشريعة المطهرة**...)).

ولبى النداء العديد من القبائل واكتظت بهم المدينة، فبايعه الناس وحرر عقد البيعة العامة.[17]

ومن خلال مما سبق نستنتج ما يلي:

-أن الدولة الجزائرية منذ القديم كانت إسلامية منذ قيام الدول في العصور الوسطى وصولاً إلى دولة الأمير عبد القادر ثم نداء أول نوفمبر، فكان الإنشاء وفق المبادئ الإسلامية.

-يمكن تشبيه البيعة الأولى والثانية بالإنتخابات حيث تم تنصيب الأمير بإستفتاء شعبي.

-الإدعاء بأن الدولة الجزائرية لم توجد إلا بعد 1962م، ليس له أساس من الصحة وفق القرائن التاريخية السابقة.

-الطابع الديمقراطي المبني على السيادة الشعبية لدولة الأمير عبد القادر فالمناصب تعتلى على مختلف مستويات الدولة على أساس الكفاءة والشعية.

3.1 بناء مؤسسات الدولة:

من خصائص الدول المميزة، أنها تقوم على الهياكل والمؤسسات وليس على الرجال، لهذا الأمير بالمؤسسات على النحو التالي:

1.3.1 أسس الحكم: مباشرة بعد مبايعته حاول توسيع رقعة دولته لباقي القبائل والعشائر، وأثناء معالجته لمشاكلهم يحرص دائماً على التصالح بينهم وإرجاعه إلى حكامه وخلفائه، وتم بناء الدولة في عهده على الأسس التالية:

أ–استطاع استئصال النظام القبلي، الموروث عن الأتراك أين قسمت الجزائر إلى عدة قبائل من المخزن، فاستطاع أن يوحد كل المخازن تحت رايته، وقد أكد ميثاق الجزائر الصادر سنة 1964م هذا الطرح بقوله أن الأمير عبد القادر استطاع أن يهدم النظام الإستغلالي القبلي الموروث عن عهد لأتراك واستطاع أن يوحد القبائل المتنافرة والمتحاربة تحت راية الدولة الجزائرية، ويوقد فيهم روح الوطنية.

ب–كان حكم الأمير يعتمد على الأكفاء في التسيير، فاختار رجالاً نزهاء ذاع صيتهم، وعرفوا بسلطتهم وتأثيرهم المعنوي، فأشرك في حكمه العديد من العلماء.

ج–العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.[18]

2.3.1 الجيش والتنظيم العسكري: استنجد الأمير في البداية بالمتطوعين من قبائل المخزن وبعد إرسائه لنواة قاعدية بدأ في إنشاء جيش نظامي محترف يدافع على الحصون، وقسمه إلى ثلاثة فيالق الأول فيلق المشاة وعدده 8000 وفيلق الخيالة وعدده 3000وأخيراً فيلق الرماة وهم رجال المدفعية وسماهم بالضجية،[19] وكان لكل قسم ثيابه الرسمية وشاراته الخاصة والنظام شديد حيث الحضور منتظم تلاوة القانون العسكري مرتين في الشهر إستعراض الرجال والمعدات تمارين مناورات ثلاث مرات في الأسبوع تسجيل الجميع في السجلات منع الخمر والمقامرة والتدخين والجميع له راتب،[20] بالإضافة إلى الجيش الإحتياطي وفرق

الإمداد،[21] حيث يصل عدد أفراد جيشه ستة ألف حندي [22]عدد الجيش ككل لا يتجاوز نصف أو ثلث الجيش الفرنسي.

ووضع قوانين تشمل كامل الحياة الجندية فحدد الواجبات والمسؤوليات، وضمنه في كتاباً وشاح الكاتب وزينة العسكر المحمدي الغالباً الذي طبعه حفيذه في دمشق[23]. أما تمويل جيوشه بالعتاد فقد كان متعدد المصادر، إما غنائم حرب أو بشراء بع الأسلحة من المغرب أو هبات من بعض الدول وكما أنشأ مصانع لصناعة الذخيرة الحربية في الونشريس، [24]ولصناعة السلاح منها في تلمسان ومعسكر وملیانة والمدية وسبدو وسعيدة وتاقدمت وبوغار وحصن تازة.[25]

كما عين أفراداً مختصين في صناعة وترميم الأسلحة، وكانوا يرافقون الجيوش يعرفون بالقرادجية ورتب عددا من الخياطين والسروجية في أيام الحرب.

وقام بتحصين البلاد ببناء عدة حصون منها حصن سعيدة وسبدو في الجهة الغربية وفي الجبهتين الشرقية والجنوبية تاكدمت وبوغار وسباو وغريب ونوخر وشفة وطازة.[26]

بكل ولاية جهاز للشرطة يخضع في رقابته للخليفة ويترأسه ضابط يسمى قائد الشرطة يتمتع بكفاءة وتجربة وقدرة على المحافظة على النظام.[27]

3.3.1 السياسة الخارجية: لقد عمل الأمير على إرساء دولة ذات سيادة معترف بها خارجياً، ويمكن إعتبار معاهدة ديمشال DesMischel الموقعة في 28فيفري1834م والمصادق عليها من طرف فرنسا، إحدى خطوات الأمير للحصول على الإعتراف بحكومته واستقلاله من الدول الأجنبية، وعلى أساس ذلك تم إرسال قناصل من قبل الأمير لمستغانم ووهران واستقبل سفير فرنسي في معسكر، كما إعترفت به دولة المغرب وتبادل الوفود مع فاس.

4.3.1 التنظيم المالي: إن إقتصاد الحرب كان يتطلب من الأمير عناية خاصة بالتنظيم المالي حتى يتسنى له الاهتمام بمتطلبات الحرب،[28] وكانت أهم الضرائب المفروضة هي رسوم الأسواق وحقوق الجمارك أي السلع والبضائع المحلية وكذا السلع الأجنبية التي دخلت بترخيس من الحكومة والغير المرخس لها تصادر، وإحتكار تصدير المواد الأولية وضريبة العشور والزكاة والمعونة[29] والخطية،[30] ومنع المبادلات التجارية مع الفرنسيين وهكذا توقف العرب عن التجارة في الأسواق الفرنسية وكان له دور في فرض الحصار الاقتصادي على الجنود الفرنسيين.[31]

فالعشور تؤخذ من المحصولات والزكاة تقدر ب1% من الغنم و30/1 من البقر و40/1 من الجمال، أما المعونة هي مساهمة مالية على أساس التطوع والخطية هي غرامة مالية يقرها الحاكم نتيجة خطأ أو جنحة وتودع في خزينة الدولة. فالنظام المالي للأمير كان مؤسساتياً حيث كانت أملاك الدولة مسيرة من طرف قائد الطريق، وقد حاول الأمير خوصصة نظامه المالي باستئجار أراضي الدولة للخواص ويلجأ أحياناً للتضامن الاجتماعي بإحياء التويزة.[32]

وقام بسك العملة الفضية والذهبية المكتوب على وجهيها، إسم الله ، نعم المولى ونعم النصير، والوجه الآخر ضرب في تاقدامت.[33]

2. السلطات الثلاث لدولة الأمير عبد القادر:

تحتوي كل دولة من الدول على السلطات الثلاث: تشريعية، تنفيذية، وقضائية، والتنظيم في دولة الأمير كان محكماً وذلك قصد مواجهة إنعدام السلطة، الذي كانت تشكو منه البلاد من جهة والقضاء على نظام الإمتيازات الذي اعتمد في ظل نظام الحكم العثماني من جهة.

والملاحظ على دولة الأمير عبد القادر:

-التأثر بالنظام الإسلامي في كل أجهزة الدولة، وكانت كل تصرفاته وقراراته تتطابق مع القرآن والسنة

-الأخذ بفكرة فصل وظائف الدولة والتعاون بين السلطات.

-تميزت إدارة الأمير بوصاية شديدة، فجميع القرارات الإدارية الهامة بيد الأمير مباشرة، والحقيقة أن الأمير كان مضطراً لذلك لمكافحة الاستعمار الفرنسي.

1.2 السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية في عهد الأمير عبد القادر، كان دورها متزايد وفي المقابل انكماش دور السلطة التشريعية، لهذا كانت السلطة التنفيذية تتكون من:[34]

1.1.2 الأمير: تحاشى الأمير عبد القادر التسمية باسم السلطان تأدباً مع سلطان الدولة المغربية ومراعاة لحرمة الجوار، فأقتصر لقبه على لقب الأمير أو أمير المؤمنين وجعله شعاراً لرئيس هذه الدولة.[35]

أ-طرق توليه الحكم: تمت مبايعة الأمير عبد القادر عند شجرة الدردارة وإذعان القبائل وإتيان الوفود في 27 نوفمبر 1832م ولم يعتبرها الأمير عبد القادر البيعة الشرعية، وأصدر منشوراً لإستدعاء الجزائريين لحضور البيعة العامة والتي عقد بمركز الإمارة في معسكر يوم 4فيفري 1833موجاءت الوفود للمبايعة ولقد وافقوا على الوثيقة التي أعدها السيد محمود بن حوا المجاهري، وبالتالي يمكن إعتبارأن هذه الدولة الإسلامية الوحيدة في ذلك الوقت التي انبثقت عن إرادة شعبية وبيعة شرعية، فقامت دولة الأمير على عقد تاريخي تم فيه الاتفاق بين إرادات حرة وأفكار واعية وناضجة من أجل تحقيق رسالة سامية. عكس بقية دول العالم الإسلامي التي كانت تعيش حكم سلطاني وملكي موروث.[36]

ب–صلاحياته: قال أحد الكتاب: ((...**أن الأمير قام بثورة في النظام السياسي لبلاده، فقد عوض النظام التركي بنظام جديد...**)). ومن المزايا الجديدة أنه كان يتخذ جميع القرارات الهامة في حياة الأمة على أساس شوري، بدون إستبداد أو تعسف برأيه، ومن أهم إختصاصته على سبيل المثال لا الحصر:

–إختصاصات التعيين فيرجع له الدور في تعيين الخلفاء كما له حق تعيين [37]جميع الأفراد في المناصب العليا للدولة

–ترأس الأمير ديوانه الأمير الذي يوازي بالمصطلح العصري مجلس الوزراء وكان يتكون من عديد الوزرات.

–للأمير الحق في تعيين السفراء واعتماد سفراء الدول.

–للأميرحق إصدار القوانين التنظيمية.

–الأمير هو القائد العام للجيش.

–الإختصاصات القضائية فكان ينادي الناس في الأماكن العامة أنه من كانت له مظلمة عند حاكم ولم ينصفه فليرفع مظلمته للأمير نفسه حتى يأخذ الحق ممن ظلمه.

2.1.2 الحكومة: الرجل الثاني في السلطة عرف باسم الخوجة الكبير وعلى ما يبدو لم تكن لديه سلطة واسعة، فأصبح التنظيم الإداري في عهده يتمثل في أجهزة رئسية وأخرى فنية:

أ–الوزرات: من بين المناصب الحساسة والرئيسية منصب الوزارة فقد عني به الأمير واشترط فيه شروط قاسية من حيث الإلتزام والنزاهة والكفاءة لم يتولى المنصب إلا من اشتهر بمعرفة الأحكام وعرف بالعفاف والإقدام، وجسد مبدأ الرقابة حيث نادى في الأسواق من كانت له شكوى فليرفعها مباشرة إلى الأمير.

وكانت تسمية النظار تشبه تسمية منصب الوزراء أمل تسمية الخوجة الكبير فكان يشبه منصب رئيس الوزراء، وأهم الوزارات التي عرفت في عهد الأمير هي نظارة[38] الأمور الداخلية ونظارة الأمور الخارجية ونظارة المالية ونظارة الأوقاف ونظارة الأعشار وصنوف الزكاة ونظارة دار ضرب السكة والأسلحة ومعاملها.

وهكذا يلاحظ أن الأمير جمع أغلب الخصائص الإدارية التي تكلمت عنها النظريات الحديثة في خصائص القادة الإداريين.[39]

ب–الدواوين: أما الأجهزة الفنية المساعدة فقد تمثلت في دواوين الكتابة، وأسندت لهذه الأجهزة تنفيذ القرارات الصادرة من الأجهزة الرئيسية، وقد اهتم الأمير بالسمات والخصائص اللزمة للقادة الإداريين فأعطى نفس الأهمية من حيث الكفاءة والنزاهة في تعيين الموظفين في مجال الأجهزة الفنية.

وكانت هناك أجهزة مساعدة أخرى منها: نظارة الخزينة الخاصة والحجابة والملبوس الأميري والفراشة والسقاية والسلاح ونظارة الإسطبل ورئاسة الموسيقى ولحمل الشمسية أو اللواء.

أما راية الجزائر في عهده فهي من الحرير أعله وأسفلها أخضر ووسطها أبيض مرسومة به دائر ة مذهبة مكتوب عليا ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين ووسطها يد مبسطة.

2.2 السلطة التشريعية:

لقد كان أساس التنظيم في دولة الأمير يستند على الشورى حتى من الخارج أحياناً، وأخذت على مبدأ تعيين الأعضاء معتمدين على في ذلك على مبدأ الكفاءة والعلم.

1.2.2 المجلس الإستشاري: حاول الأمير تجسيد مبدأ الإزدواجية السلطة التشريعية بإرساء مجالس إستشارية على مستوى المقاطعات تابعة لوصاية المجلس العالي الأميري.

أ–تكوينه: يتكون المجلس الإستشاري الوطني من أحد عشر عالماً وهم نواب الدولة بالتعيين، والتصويت يكون بالأغلبية كأصل عام، إلا أنه في حالات الهامة يحضر الأمير ويكون التصويت بالإجماع. وكان أعضاءه كلهم من ذوي العلم والفضل فكانت صورة حقيقية ومرآة صادقة تعكس آمال الشعب الجزائري ومصالحه السامية.

وكانت أراءه بمثابة أهل الحل والعقد قرارته إلزامية للجميع.

أما على مستوى المقاطعات فكانت توجد مجالس شورية سميت بدار الشورى لمناقشة النوازل والأحداث المهمة.[40]

ب–صلاحياته:

–وظيفة تشريعية، صدر عنه قانون الجيش المحمدي الذي سماه (وشائح الكتاتيب) وكان يوزع مناشير تشريعية على شيوخ القبائل... ويراجع القضايا الصادرة عن المحاكم الأولية.[41]

–كان للمجلس أراء خاصة متعلقة بالقضاء.

–بعض الموضوعات ذات الصبغة المالية كفرض الضرائب الإضافية في الظروف الحربية.

–كان المجلس يجتمع للنظر في مسائل الحرب والسلام والمصادقة على المعاهدات مثل معاهدة التافنة.

2.2.2 دور العلماء وشيوخ الزوايا:

لقد أرسى الأمير عبد القادر أسس دولته، بإستدعاء العلماء وشيوخ الزاويا المعروفون بالورع والتقوى لبناء الدولة الجزائرية الفتية، وذلك بسبب المكونات الشخصية والأخلاقية أو البناء الفكري والثقافي للأمير عبد القادر حيث كان يلقب الأمير لدى العديد من المؤرخين الأوروبيين بالإمام العسكري أو الفارس المتصوف، وإعتماده على العلماء وشيوخ الزوايا كان لمبررات عديدة أهمها:

-صيانة الوحدة الجزائرية بحكم أن الشعب الجزائري ينتمي إلى الإسلام السني على مذهب الإمام مالك.

-إشعار الشعب بالحكم الوطني الأصيل المنبعث من معتقداته.

-كان يتم تعيين جميع الموظفين الساميين على أسس ومعايير قاسية من الكفاءة والإلتزام، فأغلبهم تم اصطفائهم من الزوايا.

-الدولة الإسلامية دولة العلماء والمجتهدين فمن شعاراتها العلم والعمل والإيمان.[42]

3.2 السلطة القضائية:

إن السلطة القضائية لا تتحرك إلا طرحت عليها منازعة بين الخصوم، فحاول الأمير تجسيد الشعار القائل العدل أساس الملك وأدرك الأمير أن تحقيق العدالة لا يؤسس فقط على العلم والنزاهة بل بإيجاد محيط ملائم لترقية ونمو هذه القيمة.

1.3.2 إستقلالية القضاء: اهتم الأمير عبد القادر بهذا الجهاز الحساس، فعين في كل عمالة وكل دائرة واسعة الأنحاء قاضياً يتصف بعض المواصفات، كالعلم الشرعي على مذهب الإمام مالك، وأن يكون فقيهاً نزيهاً مشهوراً بالعفاف.[43]وقام باستشارة حتى العلماء خارج الجزائر مثل استشارة علماء فاس في قضية المسلمين الذين تحالفوا مع الفرنسيين أو يتهربوا من دفع الضرائب.[44]

فكان لقاضي في عهد يتمتع بعدة سلطات واسعة تفوق سلطات القايد. وكانوا يتلقون مرتباً من الخزينة، فحاول الأمير أن يحميهم من المؤثرات الخارجية ويوفر لهم العيش الوفير حتى لا يطمعوا في غناً أو يكونوا تحت رحمة شخص ما ذو نفوذ. وكان القاضي معين من

طرف الأمير عبد القادر، فهذا لا يعني أنه كان يمثله ولكنه كان رمزاً لتنفيذ شرع الله بالقسطاس المستقيم، فالسلطة القضائية كانت فعلاً مستقلة عن السلطة التنفيذية.[45]

2.3.2 أنواع القضاء:

أ–القضاء العادي: في كل عمالة يوجد قاضي عالم بفصل القضايا الشرعية، وربط إدارة هؤلاء القضاة بمراجعة العلامة قاضي القضاة السيد أحمد بن الهاشمي المراحي، رئيس مجلسه الخاص، وعين لكل قاض كاتبين مساعدين، ويمكن حصر أهم المجالات التي كانت من إختصاصه في الزواج، الوصاية، المبيعات الإرث والوصية فكانت مهام القاضي تتمثل في العدل وتوثيق العقود والوصاية وتشمل في بعض الأحيان السرقات والإغتيالات.

ب–القضاء السياسي: ونقصد بها الجرائم السياسية وهي من إختصاص ممثلي الحكومة سواء الأغا أو القايد أو الخليفة وفي بعض الحالات الخطيرة تكون من إختصاص الأمير نفسه، وأهم الجرائم التجسس، التعاون مع الفرنسيين رفض الوحدة التمرد إختلاس الموظف المساس بالأمن كمهاجمة المسافرين المؤامرات ضد الدولة...[46]

ج–القضاء العسكري: لقد خصص الأمير عبد القادر قاضياً يهتم بالشؤون العسكرية، فعين في كل كتيبة قاض يساعده مسؤولان في إصدار الأحكام وتنفيذها أحدهما آمر مخفر الشرطة العسكرية،[47]كما أصدر الأمير عبد القادر قانوناً ينظم هذه الوظيفة يحتوي على أربعة وعشرين مادة، وكانت العقوبة تتراوح من الغرامة المالية السجن إلى الإعدام في حالة الخيانة العظمى أو الهروب من الجيش أثناء المعارك.[48]

3. الخاتمة:

نستنتج:

-أن الأمير عبد القادر قام بتأسيس الدولة الجزائرية الحديثة من النوع البسيط، والتي ستكون لها إمتداد للدولة الجزائرية في عام 1962م.

-فحفيده الأمير خالد هو من سيقود الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ومؤسس حزب شمال الإفريقية و الذي انبثق عنه حزب الشعب الذي أعطى بدوره إطارات المؤسسين لجبهة التحرير الوطني.

-حيث استطاع أن يوحد الشعب ومعظم التراب الوطني تحت رايته وسلطته.

- واستطاع الأمير عبد القادر بنظرته العبقرية المبنية على المصلحة العامة أن يبني ويسود دولة لا تزول بزوال الأشخاص.

-الدولة الجزائرية موجودة عبر العصور ويمكن إعتبار الأمير عبد القادر نواة للدولة القومية الجزائرية الحديثة.

-إستطاع الأمير باستراتيجيته وبعده السياسي أن يجعل ثلثي الأراضي الجزائرية تحت سيادته ويرجع استقلالها.

- دولة الأمير عربية اللسان إسلامية الروح وطنية الأهداف والمعالم فحاول تجسيد دولة حقيقية.

-إستطاع بناء دولة وفق قوانين الحديثة تملك كل المؤسسات والسلطات.

-توصل لإقامة تنظيم إداري محكم حديث بإختياره القادة الأكفاء.

4. الهوامش

[1]–الأمير عبد القادر الجزائري 1808–1883م زعيم عسكري وديني جزائري، أسس في منطقة معسكر دولة جزائرية امتدت رقعتها حتى الحدود المغربية، قاد المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي لبلاده وأحرز انتصارات عززت مكانته، هزمه الفرنسيون عام 1847م فأضطر إلى الإستسلام لهم فإسروف في إحدى القلاع في فرنسا تم إطلاق سراحه في عام 1852م فاستقر بدمشقوقضى بها بقية حياته، وهناك وفق لإنقاذ حياة الكثير من النصارى خلال حوادث عام 1860م الطائفية في لبنان، أنظر منير البعلبكي، إعداد رمزي البعلبكي، **معجم أعلام المورد**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م.

[2] – فوزي أوصديق، **النظام الدستوري الجزائري (دولة الأمير عبد القادر دراسة تحليلية مقارنة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص11–16.

[3] –عبد الهادي حسين، **الإدارة في دولة الأمير عبد القادر الاستراتيجية والإنجازات 1832–1847م**، مجلة القرطاس، العدد 7، 2018م، ص165.

[4] – فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص16–18.

[5] –شارل هنري تشرشل، تر وتق وتع أبو القاسم سعد الله، **حياة الأمير عبد القادر**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م، ص61–62.

[6] –فوزي أوصديق، نفسه، ص16–18.

[7] –أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص214–215.

[8] – فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص18–23

[9]–ناصر الدين سعيدوني، **عصر الأمير عبد القادر الجزائري**، مكتبة الإسكندرية، ب م، ب ت، ص213.

[10] – محمد جعيد، فرنانة كريم، **دولة الأمير عبد القادر والثورة التحريرية**، مجلة آفاق العلوم، العدد5، 2016م، ص156.

[11] –محمد جعيد، فرنانة كريم، المرجع السابق، ص156.

[12] –فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص18–23.

[13] – فوزي أوصديق، نفسه، ص27–28.

[14] –عبد القادر قسمية، **ثائر من الجزائر**، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015م، ص70.

[15] – فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص27–28.

[16] –أحمد كمال الجزار، مر وتق محمد زكي إبراهيم، **المفاخر في معارف الأمير الجزائري عبد القادر والسادة الأولياء الأكابر**، ط1، المطبعة العمرانية للأرفست، القاهرة، 1997م، ص 23.

[17] –فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص27–30.

[18] –فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص30–38.

[19] – فوزي أوصديق، نفسه، ص40.

[20] –برونو إتيين، تر ميشيل خوري، **الأمير عبد القادر الجزائري**، ط1، دار الفارابي، بيروت 1997م، ص154–155.

[21] –جعيد محمد، فرنانة كريم، المرجع السابق، ص157.

[22] –أحمد كمال الجزار، مر وتق محمد زكي إبراهيم، المرجع السابق، ص24.

[23] – نزار أباظة، جم و تح ، **الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد**،ط1، دار الفكر، دمشق، 1994م، ص10.

[24] –فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص40.

[25] –عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص171–172.

[26] – فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص39–44.

[27] –جعيد محمد، فرنانة كريم، المرجع السابق، ص156.

[28] – فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص39–44.

[29] –جعيد محمد، فرنانة كريم، المرجع السابق، ص156.

[30] – فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص43.

[31] –شارل هنري تشرشل، تر وتق وتع أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص73.

[32] –فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص39–44.

[33] –أحمد كمال الجزار، مر وتق محمد زكي إبراهيم، المرجع السابق، ص24.

[34] – فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص53–60.

[35] –نزار أباظة، جم و تح ، المصدر السابق، ص10.

[36] – فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص53–60.

[37] –تختم قرارت التعيين بختم الإمارة المنقوش عليه (**ومن يكن برسول الله نصرته/إن تلقه الأسد في آجامها تجم**) وعلى جوانب الختم عبارات (**الله، محمد، أبو بكر، عمر، عثمان، علي**). أنظر فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص63.

[38] –نظارة يقصد بها وزارة.

[39] –فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص61–72.

[40] –فوزي أوصديق، نفسه، ص72–82.

[41] –عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص167.

[42] –– فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص81–86.

[43] – فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص82–92.

[44] –عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص166.

[45] –فوزي أوصديق، مرجع سابق، ص82–92.

[46] – فوزي أوصديق، نفسه، ص92–95.

[47] –عبد الهاي حسين، المرجع السابق، ص169.

[48] – جعيد، فرنانة كريم، المرجع السابق، ص 154.

5. قائمة المراجع

–المؤلفات:

1–أوصديق فوزي، **النظام الدستوري الجزائري (دولة الأمير عبد القادر دراسة تحليلية مقارنة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م،

2–أباظة نزار، جم و تح ، **الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد**،ط1، دار الفكر، دمشق، 1994م.

3-إتيين برونو، تر ميشيل خوري، **الأمير عبد القادر الجزائري**، ط1، دار الفارابي، بيروت 1997م.

4-لبعلبكي منير ا، إعداد رمزي البعلبكي، **معجم أعلام المورد**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م.

5-تشرشل شارل هنري، تر وتق وتع أبو القاسم سعد الله، **حياة الأمير عبد القادر**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م.

6-الجزار أحمد كمال، مر وتق محمد زكي إبراهيم، **المفاخر في معارف الأمير الجزائري عبد القادر والسادة الأولياء الأكابر**، ط1، المطبعة العمرانية للأرفست، القاهرة، 1997م.

7-سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

8-سعيدوني ناصر الدين، **عصر الأمير عبد القادر الجزائري**، مكتبة الإسكندرية، ب م، ب ت.

المقالات:

1-جعيد محمد، فرنانة كريم، **دولة الأمير عبد القادر والثورة التحريرية، مجلة آفاق العلوم**، العدد 5، 2016م.

2-حسين عبد الهادي، **الإدارة في دولة الأمير عبد القادر الاستراتيجية والإنجازات 1832-1847م**، مجلة القرطاس، العدد 7، 2018م.